مجلة أنساق للفنون والآداب والعلوم
الإنسانية
الإصدار العاشر
المجلد (٤) العدد (١)
٢٠٢٢ (١-١٥)

مجلة أنساق

Middle East Institution of scientific Publishing

أثر الانفتاح التجاري على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية

د. فيفيان نصرالدين

أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة

د. سحر حسن خياط

أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة

افنان المطرفي

باحث ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٢٢ يناير ٢٠٢٣

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

Abstract

The study aimed to analyze the impact of factors related to trade openness on the added value of the industrial sector in the Kingdom of Saudi Arabia, during the period (2001-2018). In order to investigate the relationships, a Multiple Regression Analysis model has been described to express the relationship between value added as a dependent variable, and between the independent variables represented in trade openness, foreign direct investment, inflation rate, and interest rate,Which were selected based on previous studies and researchers' judgments, and by identifying the variables and hypotheses to be tested, descriptive tests were conducted, and the general trend of the variables was identified, by the statistical program E-views. As expected, the results showed a positive relationship between the dependent variable and both trade openness and interest rate. And an inverse relationship between the dependent variable and the rate of inflation. The results also showed - contrary to what was expected - the existence of an insignificant inverse relationship between the dependent variable and foreign direct investment, which means that there is no

relationship between these two variables.
Keywords: trade openness, added value, direct foreign investment, Inflation rate, Interest rate.

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر العوامل ذات العلاقة بالانفتاح التجاري على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (2001-2018) ، وفي سبيل تحري العلاقات، تم توصيف نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعددMultiple Regression Analysis، للتعبير عن العلاقة بين القيمة المضافة كمتغير تابع، وبين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم، وسعر الفائدة، والتي تم اختيارها استناداً على الدراسات السابقة واجتهادات الباحثين، وبتحديد المتغيرات والفرضيات المطلوب اختبارها، لقد تم إجراء الاختبارات الوصفية، كما تم التعرف على الاتجاه العام للمتغيرات، بواسطة البرنامج الاحصائي E-views. وكما هو متوقع، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين المتغير التابع وكلا من الانفتاح التجاري , وسعر الفائدة. وعلاقة عكسية بين المتغير التابع ومعدل التضخم . كما أظهرت النتائج -على خلاف المتوقع- وجود علاقة عكسية غير معنوية بين المتغير التابع والاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعني عدم وجود علاقة بين هذين المتغيرين.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، القيمة المضافة، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم، وسعر الفائدة

*** الاطار العام للدراسة**

*** المقدمة**

ان التطور الاقتصادي لأي بلد يرتكز على التجارة الخارجية (الانفتاح التجاري), و تحرير التجارة الخارجية له أثر كبير علي قطاع الصناعة ، وهذا القطاع يعد الركيزة الأساسية للإنطلاق الإقتصادي والمحرك الأساسي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية , والنظريات التجارية معظم أدبياتها حول النمو والتجارة الدولية و تنص على أن التجارة تحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل, والنظرية السائدة هو أن الاقتصاديات المفتوحة والأكثر إنخراطا في التجارة الدولية تنمو بشكل أسرع من الاقتصاديات المغلقة (Helpman, Grossman,1991)، وقد بلغ مجموع التجارة الخارجية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية 78 مليار دولار أمريكي، وتأتي المملكة في المرتبة الخامسة والعشرين على مستوى العالم في مجال التصدير والتوريد. وبعد توقيع المملكة للعديد من الاتفاقيات مع عدة بلدان ومناطق قد توسعت في مجال التصدير ، واستفادت المملكة من برامج تمويل التجارة الدولية والإقليمية وبرامج ضمان الصادرات , ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية أهم مصادر التجارة والاستثمار والتمويل, ومن الجدير بالذكر أن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية قد تزايد مؤخر، إذ ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي بنسبة بلغت 199 في المئة خلال عام 2018م، وفي خلال عام 2020م اتسعت التجارة الدولية وذلك من خلال اسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التجارة الخارجية، و أدى الاتساع الى تحسين ميزان المدفوعات وذلك عن طريق تحفيز الصادرات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية , وتحفيز التنوع

الاقتصادي والمالي، ونمو الاستثمار الإقليمي والعالمي ، وزاد اهتمام المملكة باقتصادها الوطني وذلك من خلال اجراء تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد كما هو حاصل في رؤية 2030، وعلى ذلك تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية للفترة من (2001-2018). وباستخدام البرنامج الإحصائي E-views يتم تحليل البيانات عن طريق الانحدار الخطي المتعدد، ومن ثم عرض أهم النتائج والاستنتاجات.

*** مشكلة الدراسة**

سعت المملكة إلى تطوير سلسلة من المبادرات والبرامج والتي لها دور فعال في تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة , وفي عام 2019 أُطلق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ، و يعمل البرنامج على تحسين الميزان التجاري، ويساعد في خلق صناعة محلية تنافس في الأسواق العالمية، وإيجاد ميز تنافسية مستدامة قائمة على الابتكار وتحفيز الاستثمارات وخلق الفرص الوظيفية، ويساهم في زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي , وكذلك أنشأت المملكة الهيئة العامة للتجارة الخارجية وذلك بهدف تعزيز مكاسب المملكة التجارية الدولية، بما يسهم في تنمية اقتصادها الوطني , و طبقت آليات المعالجات التجارية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تشمل (مكافحة الإغراق – الدعم – التدابير الحمائية الوقائية) وذلك للحد من الممارسات الضارة في التجارة الدولية (الهيئة العامة للتجارة الخارجية، 2020). ونظراً لاعتبار الانفتاح التجاري بمثابة حافز للتنويع الاقتصادي والتنافسية الدولية ، فقد سعت المملكة إلى تعزيز التجارة الدولية ، الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من الدراسات في الموضوعات المتعلقة به، ومنها موضوع هذه الدراسة والخاص بتحليل مدى تأثر القيمة المضافة للقطاع الصناعي بالانفتاح التجاري.

*** أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى تحليل أثر العوامل ذات العلاقة بالانفتاح التجاري على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في المملكة، خلال الفترة 2001-2018.

*** أهمية الدراسة**

تستمد الدراسة أهميتها من مدى أهمية الانفتاح التجاري في الوقت الحاضر، ومدى أهمية عمليات التبادل التجاري الدولي خاصة ما يتعلق بالاستيراد والتصدير، إذ يتضح دور التجارة الخارجية في تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي للدولة، إذ أنها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحفيز الصادرات والتي تعمل على رفع المدخولات المالية للدولة , وأيضا جذب رؤوس الأموال الأجنبية . بالإضافة إلي ذلك، نجد أن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من خلال استعراضها لأهم الدراسات المرتبطة بالتجارة الخارجية. هذا إضافة إلى تحديدها لمدى تأثير الانفتاح التجاري على القطاع الصناعي الخاص في المملكة، من حيث تأثيره على كل من مستوى الفرد والاقتصاد الوطني ككل.

*** منهجية الدراسة**

استندت هذه الدراسة إلى المنهجين الوصفي والقياسي، حيث تعرض ماهو الانفتاح التجاري والقيمة المضافة ومدى أهميته وتأثيره على القطاع الصناعي للمملكة، وذلك من واقع الاستعراض الأدبي. أما المنهج القياسي، فيستخدم لتقدير العلاقة بين القيمة المضافة كمتغير تابع , وبين

المتغيرات المستقلة ذات العلاقة، حيث يتم توصيف نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis.

*** اهم مصطلحات الدراسة**

١- القيمة المضافة للقطاع الصناعي added value of the industrial sector تعرف القيمة المضافة بأنها عبارة عن قيمة الإنتاج المحلي مطروحا منه قيمة الاستهلاك الوسيط ويعبر عن المستلزمات السلعية والخدمية. ويعرف أيضا بأنه الفرق بين تكاليف المواد الخام وبين سعر السلعة بعد عملية التصنيع واعدادها للسوق . (حمزة، 2015 ،ص46).

٢- الانفتاح التجاري trade openness يعرف بأنه عبارة عن ميزان المعاملات التجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، ويعني ذلك الانفتاح على تدفقات جميع السلع والخدمات الإنتاجية ورؤوس الأموال، وتحريرها من كافة القيود والعقبات، ويقصد بها الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية. (أروي، 2020، ص7).

٣- الاستثمار الأجنبي مباشر direct foreign investment يعرف بأنه انتقال رؤوس الأموال والتقنيات الأجنبية المتطورة لإحداث تطور اقتصادي واداري واجتماعي، وذلك للمساهمة في تنمية البلد، ويعرف أيضا بأنه عبارة عن الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي ويعمل على ادارتها، بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها ويصبح له حق في ادارتها. (لطيفة، 2019، ص24).

٤- معدل التضخم Inflation rate عرف أنصار النظرية الكمية للنقود التضخم بأنه عبارة عن أي زيادة في كمية النقد المتداول يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار. (غزال، 2019، ص14). بمعنى أنه كمية النقود المتداولة عندما تزداد بمستوى أكبر من نمو الناتج الوطني الحقيقي يعمل ذلك على زيادة الأسعار وبالتالي يحدث التضخم.

٥- سعر الفائدة Interest rate يعرف سعر الفائدة بأنه الثمن الذي يدفعه المقترض وذلك للحصول على مبلغ معين من المال لفترة زمنية معينة، ومعنى ذلك انه العائد الذي يحصل عليه المقرض مقابل استغنائه مؤقتا عن مبلغ معين من المال لصالح جهة أخرى. (عزة، 2010، ص96).

*** الأدبيات والدراسات السابقة**

ان التطور الاقتصادي لأي بلد يرتكز على التجارة الخارجية، ولقد كان تحرير التجارة الخارجية أثر كبير على قطاع الصناعة، وهذا القطاع يعد الركيزة الأساسية للانطلاق الاقتصادي والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعددت الآراء بخصوص العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال كان لبعض الكلاسيك مثل آدم سميث نظرة تفاؤلية بخصوص هذه العلاقة، فقد أشار آدم سميث (Adam Smith, 1776). لأثر التجارة في تهيئة الفرصة لتطبيق التخصص، وتقسيم العمل، وتصريف فائض الإنتاج، ومن ثم اتساع السوق وزيادة الكفاءة الإنتاجية. وفي الفكر الحديث هناك أيضًا أمثال هيكس وفاينر (John R. Hicks؛1892 ،Jacob Viner ، 1989). حيث يشير هيكس إلى ما تتيحه التجارة الخارجية للبلاد النامية من مبادلة سلع أقل نفعا في أغراض التنمية بسلع تستخدمها البلاد في أغراض التنمية، وأوضح فاينر أن معدل النمو الاقتصادي لبلد ما يتوقف إلى حد ما على ما يستطيع

هذا البلد أن يحققه عن طريق التجارة الخارجية من إسهام في هذا النمو.

وهدفت دراسة (شيماء وآخرون، 2022) الى قياس اثر التحرير للتجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق وذلك خلال الفترة (2004-2018) من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ARDL وأيضا استخدام برنامج EViews 9 لقياس العلاقة في الاجلين الطويل والقصير، ووجدوا بان تحرير التجارة الخارجية له اثار إيجابية على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة متمثلة بالناتج المحلي الإجمالي وذلك في الاجلين القصر والطويل، وان الانكشاف الاقتصادي له اثار إيجابي وعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار وذلك في الاجل الطويل، وعلاقة عكسية مع اجمالي الدين الخارجي وذلك في الاجل الطويل، وأهم ما اوصت به الدراسة هو تقليل الاعتماد على القطاع الاستخراجي والتحول من اقتصاد يعتمد على النفط الى اقتصاد قائم على تنويع مصادر الدخل والعمل على تشجيع المنتجات الوطنية.

ونظرا لأهمية التجارة الخارجية قاموا أيضا (عتيق واخرون، 2021) بدراسة اثر الانفتاح التجاري على العمالة في القطاعات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (1990-2016) وذلك باستخدام نماذج البانل واختبار التكامل المشترك، وتبين النتائج ان الانفتاح التجاري المعبر عنه بإجمالي الواردات بوجود اثر سلبي على اليد العاملة في كل القطاعات الاقتصادية، حيث ان الزيادة بنسبة 1% تؤدي الى خفض الطلب على العمالة بنسبة 2,50%، ومن خلال اختبار التكامل المشترك تبين وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين الانفتاح التجاري والطلب الكلي على العمل، ووجود تأثير إيجابي لمتغير القيمة المضافة على حجم التشغيل الكلي حيث أن الزيادة بنسبة 1 % في القيمة المضافة ستؤدي إلى رفع مستوى التشغيل بنسبة 7281,0%، واوصت الدراسة بأنه يجب على السلطات أن تعمل على توسيع الإجراءات المتعلقة بدعم و تطوير الصادرات في مجالات تتوافق مع منظمة التجارة العالمية ومختلف اتفاقيات الشراكة البينية أو المتعددة الأطراف.

كذلك لدينا أطروحة (ابن لغيصم، 2011) والتي هدفت الى البحث في التجارة الخارجية في المملكة العربية واثرها على التنمية الاقتصادية وذلك خلال الفترة (1990-2009)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي أيضا والتوصل الى عدة نتائج من أهمها , ان المملكة حققت نموا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي وصلت نسبة الزيادة السنوية نحو 7 % تقريبا خلال تلك الفترة، وتعود هذه الزيادة الى التجارة الخارجية، وان الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بكل من الصادرات والواردات والميزان التجاري، ومن ضمن النتائج انه معظم مستوردات المملكة هي من السلع الرأسمالية والوسيطة وكلاهما يؤدي الى زيادة الاستثمار، لذلك يوصي بتشجيع المملكة للصادرات والمستوردات الرأسمالية والوسيطة.

ومن خلال الاطروحة تبين لنا أهمية الصادرات والمستوردات على القطاع الصناعي، واستعرضت دراسة (فضل، 2016) بعنوان أثر تجارة الأردن الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية تحليل قطاعي للفترة (1996-2013) والتي هدفت الى تقويم أثر الصادرات والمستوردات الإنتاجية على نمو قطاع الصناعات التحويلية، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير النموذج، وقد تم التوصل إلى إن النمو في الصادرات الوطنية والمستوردات يؤثران إيجابياً

في معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية. وهذا ينسجم مع واقع الحال في الصناعات التحويلية في الأردن نظرا لاختلال الهيكل الانتاجي لقطاع الصناعة التحويلية. لذا أوصت الدراسة بتشجيع الاستثمار والتوجه نحو الصناعات الوسيطة والرأسمالية، وانه لابد من تحويل قطاع الصناعات الاستخراجية الى قطاع الصناعات التحويلية مما يساعد بجذب انتباه المستثمرين وزيادة الإنتاج.

وتقديراً لأهمية الاستثمار عامة والأجنبي خاصة

فقد هدفت دراسة (بن يوب واخرون، 2019) الى معرفة اثر الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي للجزائر خلال الفترة (1980-2017) وذلك بتحليل العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وهي , القيمة المضافة، والاستثمار الأجنبي المباشر , والاستثمار المحلي، وذلك باستخدام طرق قياسية تعتمد اختبار التكامل المشترك، ووضح الاختبار وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على نمو القطاع الصناعي على المدى القصير والطويل، ومن خلال نموذج تصحيح الخطأ تبين ان المعامل سالب ومعنوي وهذا يؤكد على أهمية الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المدى القصير والطويل، وهناك حاجة الى تحسين الاستراتيجيات لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وهناك عدة نظريات تسعى لشرح حرية التجارة الخارجية، ومنها نظرية آدم سميث الذي يرى ان التجارة الخارجية ما هي الا امتداد للتجارة الداخلية، وذكر بأن المنافسة الحرة وتقسيم العمل بين المنتجين على المستوى الدولي لا بد أن يؤديان الى رفع مستوى الرفاه الاقتصادي للشعوب المشاركة في التجارة الدولية. ووضح منافع التجارة الخارجية وذكر بان من خلالها تستطيع الشعوب، تصريف الانتاج الفائض عن حاجة المستهلكين المحليين واستبداله بسلع اخرى ذات نفع كبير، وأيضا التغلب على ضيق السوق المحلي وتعميم تقسيم العمل وما ينتج عنه من رفع انتاجية عناصر الانتاج. وحتى يكون بالإمكان القيام بالتجارة الخارجية بين الشعوب لا بد من تقسيم العمل بينهم، واعطاءهم سلع معينة يستطيعون انتاجها بأقل تكلفة ممكنة مقارنة بالبلد او البلدان الأخرى (Adam Smith ,1776). ومن ناحية أخرى، قررت النظرية الاقتصادية أن جميع الدول يمكنها الاستفادة من التجارة الدولية من خلال المنافع التي تترتب على التخصص وتقسيم العمل الدوليين، وتؤدي حرية التجارة إلى زيادة المنافسة، وتدفق المعرفة والتقدم التقني، وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، والاستفادة من اقتصاديات الحجم، ورفع مستوى الإنتاجية، ويؤدي كل ذلك بدوره إلى زيادة معدل النمو في الأجل الطويل (Ricardo، 1817؛ Sachs &Warner، 1995؛ Irwin، 2001).

*** اهمية القيمة المضافة للقطاع الصناعي في المملكة**

اعلنت المملكة عن رؤية 2030 في عام 2016، وهي خطة طموحة لبناء" مجتمع مفعم بالحياة واقتصاد مزدهر وشعب طموح". تشمل رؤية المملكة 2030 ضريبة القيمة المضافة التي تم فرضها حديثًا، ومن خلال اجراء عدة لقاءات في لجنة الصناعة والطاقة المتواجدة بغرفة الشرقية وبرئاسة عضو مجلس الإدارة إبراهيم بن محمد ال الشيخ. أكد إبراهيم آل الشيخ، لـ«الرياض»: ان ضريبة القيمة المضافة المقرة بـ 15% ذات تأثير على المصنع والمنتج المحلي وبالتالي تأثر توطين الصناعات، وأبدى آل الشيخ، تخوفه من ضريبة القيمة

المضافة على قطاع الصناعة بأنها قد تؤدي الى هجرة المصانع المحلية الى المناطق المجاورة والتواجد هناك ومن ثم دخولها الى السوق السعودي. وأشار آل الشيخ، الى أنه من الجيد بقاء المصانع في الدول الخليجية والقيام بشراء المواد الخام «من سابك مثلا»، حيث يعملون على تصنيعها كمنتج، ثم بعد ذلك يتم تصديرها للمملكة، وبحكم الاتفاقيات الخليجية تم وضع ضريبة القيمة المضافة على المنتج فقط وليس على المواد الخام، موضحا بأن ذلك له أثر سلبي على الصناعة السعودية والمنتج المحلي (جريدة الرياض، 2020). وللقيمة المضافة اهمية بالغة للقطاع الصناعي حيث انها تساهم في تنمية القطاع الصناعي وزيادة الانتاجية، ويعتبر مؤشر القيمة المضافة أفضل المؤشرات لقياس الناتج الصناعي ويمكن احتسابه بسهولة، ويمتاز باستبعاده لقيمة مستلزمات الانتاج، حيث ان ارتفاع هذه القيمة يعمل على زيادة قيمة الانتاج الصناعي (القريشي، 2001). ويمكننا القول ان الشركات تحقق ارباحا يفوق رأس مالها من خلال القيمة المضافة ويشير هذا الربح بالربح الاقتصادي، وعندما يكون المنتج ذو منافسة في السوق لن يحقق ارباحا عالية، اما إذا كان المنتج دون منافسة في السوق فإن القيمة المضافة تزداد (Karpik and Belkaoui, 1995). وتدرس وزارة الصناعة طلبات الصناع بالمملكة ومعوقات القيمة المضافة ومدى تأثيرها على القطاع الصناعي السعودي، ونأمل ان يكون القرار الصادر في مصلحة الصناعة المحلية ويساهم في دعم المنتجات المحلية.

*** أهمية الانفتاح التجاري على القطاع الصناعي في المملكة**

يعرف الانفتاح التجاري بأنه أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة (السريتي، 2009). ويمكن الاستدلال بالانفتاح التجاري بعدة مؤشرات، منها: مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي. وغالبا ما يعكس الانفتاح التجاري مدى اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية (أروي، 2020).

وبرزت اهمية قطاع التجارة الخارجية في المملكة في ضل النهضة الصناعية والتشجيع لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث شهدت تطورا صناعيا ملحوظا في العقد الاخير من القرن العشرين، ويعد الانفتاح التجاري مؤشرا جوهريا ونشاط حيوي في التنمية الاقتصادية، حيث انه يبين قدرة الدولة على الانتاج والتنافس في السوق العالمي، وايضا يقيس قدرة الدولة على الاستيراد والتصدير التي يوضح أثرها على الميزان التجاري، وأي تغييرات تحدث في التجارة الدولية يؤثر ذلك على مستوى الدخل القومي، ويساعد الانفتاح التجاري في تحسين المناخ الاستثماري للبلد من خلال توسيع القاعدة الانتاجية وتحفيز الابتكار في المنتجات المنافسة في الاسواق ، وذلك بمساعدة التكنولوجيا الحديثة ودخول المستثمرين الاجانب حيث ان ذلك يسهم في زيادة فرص العمل في القطاع الصناعي والحد من البطالة، ويعمل الانفتاح على التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية من قبل الشركات ، ومن خلال استغلالها لهذه الموارد ، يتم قياس كفاءة الشركة بمدى تحسن منتجاتها وتواجدها في الاسواق الخارجية الجديدة , و تحدث رئيس مجلس إدارة مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، عجلان العجلان، لـــ«الشرق الأوسط»، إن الاقتصاد السعودي حر، يتيح للجميع الاستثمار في عدة فرص، و تعد السعودية من أفضل دول العوائد الاستثمارية،

ووضح أن نجاح الاستثمار الخارجي يعد ضمن مصلحة الاقتصاد السعودي ، لما له من إضافة مكاسب تنعكس على الاقتصاد الوطني (جريدة الشرق الأوسط، 2020).

*** النموذج القياسي والبيانات المستخدمة**

يخصص هذا الجزء من الدراسة للجانب التطبيقي، حيث يتم توصيف نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعددMultiple Regression Analysis، والذي يعبر عن العلاقة بين القيمة المضافة كمتغير تابع، وبين المتغيرات المستقلة التي تم اختيارها استناداً على الدراسات السابقة واجتهادات الباحثين، والمتمثلة في الانفتاح التجاري، معدل التضخم، سعر الفائدة، والاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات الإحصاءات الرسمية، للبنك المركزي الدولي (The World Bank, 2021) -للحصول على بيانات جميع المتغيرات-. وبتحديد المتغيرات والفرضيات المطلوب اختبارها، لقد تم إجراء الاختبارات الوصفية والتعرف على الاتجاه العام للمتغيرات، بواسطة البرنامج الاحصائي E-views، وذلك لتقدير العلاقة محل الدراسة.

*** توصيف نموذج الدراسة**

يتناول هذا الجانب دراسة قياسية تحليلية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استخدام المنهج الكمي في تحليل دراسة الأفكار للانفتاح التجاري وأثره على القيمة المضافة للقطاع الصناعي، ويأخذ نموذج الدراسة الصورة العامة على النحو التالي: -

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \varepsilon$$

ويتمثل المتغير التابع (Y) في القيمة المضافة، أما المتغيرات المستقلة، فتتمثل في كل من: الاستثمار الأجنبي المباشر (X_1)، الانفتاح التجاري (X_2)، معدل التضخم (X_3)، معدل الفائدة (X_4). ويعبر ε عن حد الخطأ العشوائي للمعادلة. وتفترض الدراسة وجود علاقة طردية بين المتغير التابع وكلا من الانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومعدل التضخم، وتفترض وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع وسعر الفائدة.

*** متغيرات النموذج**

جدول (1) متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير	مصدر بيانات المتغيرات
القيمة المضافة	y	تابع	البنك الدولي
الاستثمار الأجنبي المباشر	X_1	مستقل	
الانفتاح التجاري	X_2	مستقل	
معدل التضخم	X_3	مستقل	
معدل الفائدة	X_4	مستقل	

أولا- المتغير التابع: القيمة المضافة للقطاع الصناعي added value of the industrial sector

وهو الأنشطة الاستخراجية والانشطة التحويلية، وإنتاج وتوزيع الغاز والكهرباء والماء، وأنشطة البناء، ويعبر عن أداء القطاع الصناعي ويعتبر كمقياس لمعدل نمو القطاع حيث كلما تغيرت القيمة المضافة المحققة من طرف القطاع الصناعي تغير معها معدل نموه.

ويوضح الشكل (1) وجود ارتفاع متواصل من عام 2001 الى 2008 في القيمة المضافة لوجود آليات أكثر فعالية لجلب المستثمرين وتقديم حوافز بهدف زيادة الاستثمار، ثم شهد انخفاضا عام 2009 بسبب الازمه العالمية وارتفاع واردات السلع الصناعية، بعد ذلك حدث ارتفاع وانخفاض بسبب ضعف العمالة الصناعية، ثم حدث تطور ملحوظا عام 2017 بسبب ارتفاع الإنتاجية وتنوعها في عدة مجالات صناعيه منها البناء والحديد وقطاع السيارات وغيرها.

ثانيا– المتغيرات المستقلة، وتتضمن ما يلي:-

أ. الاستثمار الأجنبي مباشر direct foreign investment

والمعبر عنه بكثافة تدفقات الاستثمار الأجنبي وذلك باعتباره أحد العوامل المساهمة في تنمية القطاعات الإنتاجية، من خلال تأثره بتحرير التجارة الخارجية والذي يعتبر أمرا مسلما به نظريا، من خلال الدور الفعال للمستثمرين الأجانب في نقل التكنولوجيا والتقنية مما يؤثر بشكل إجباري على الإنتاج الكلي بصفة عامة والإنتاج الصناعي بصورة خاصة. ويوضح الشكل (2) وجود نموا منخفضا ومتذبذبا في الاستثمار، وعلى إثر الإصلاحات الاقتصادية في تحسين بيئة الاستثمار شهدت الاستثمارات الأجنبية اتجاها تصاعدياً في الفترة ما بين 2005 و2008 ويلاحظ أيضا خلال عام 2007 بلغ اعلى معدل نمو وذلك بسبب تواصل جهود الإصلاح المالي والنقدي والمؤسسي مما أدى إلي زيادة نشاط شركات الاستثمار، إلا أن الأزمة المالية العالمية في نهاية عام 2008 عكست هذا الاتجاه التصاعدي واستمر الهبوط الى ان انخفضت الاستثمارات بنسبة عالية عام 2019.

ب. الانفتاح التجاري trade openness

الذي يعبر عن درجة تحرير التجارة الخارجية، والذي تم قياسه على النحو التالي: (الصادرات + الواردات) /الناتج المحلي الإجمالي، أما تأثيره نظريا على نمو أي قطاع صناعي يمكن أن يكون ايجابيا أو سلبيا. ويوضح الشكل (3) وجود ارتفاع طردي للانفتاح التجاري من عام 2001 الى عام 2008 وذلك بسبب الاستعانة برأس المال الاجنبي في التنمية , وانخفاض العوائق التجارية من رسوم جمركية وغيرها , وهوما يدل على أهمية قطاع التجارة الخارجية ، كما يوجد تزايد أيضا خلال الفترة من عام 2009 الى 2011 وذلك يعود الى زيادة وتيرة الاصلاحات الاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية , اما الانخفاض الذي شهدته المملكة عام 2007 بسبب تخفيض إنتاجها من الخام في إطار جهود أوبك لدعم أسعار النفط ,وذلك نتيجة اتفاق عدد من الدول المنتجة للنفط .

ج. معدل التضخم Inflation rate

بأنه الزيادة المستمرة والملموسة في المستوى العام للأسعار لجميع السلع والخدمات مع حدوث انخفاض في القوة الشرائية للأفراد خلال فترة زمنية معينة. ويوضح الشكل (4) معدل تضخم الاسعار في المملكة العربية السعودية وانه قد حقق نموا موجبا ومتزايدا خلال الأعوام من 2005م الى 2008م، بعد ذلك حدث نموا متذبذبا بين الزيادة والنقصان لم يكون على وتيرة واحدة، ويلاحظ من الشكل أن اعلى معدلات النمو كانت في عام 2008م وهذا مؤشر خطير جدا، وأدنى معدلات النمو كانت سالبة في الأعوام 2017م , 2001م وذلك بسبب سياسات اقتصادية وليست مشكلات هيكلية.

د. سعر الفائدة Interest rate

هو المبلغ المالي الذي يُعبّر عنه بنسبة مئوية، وغالباً تطبق أسعار الفائدة وفقاً لأُسس سنوية، وتشمل كلاً من القروض، والمنتجات الاستهلاكية، والنقود، والأصول مثل المباني أو المركبات. ويوضح الشكل (5) وجود ارتفاع بسعر الفائدة خلال السنتين الأولى وبعد ذلك انخفض وهذا مؤشر إيجابي حيث ان انخفاض سعر الفائدة يساهم في زيادة الاستثمارات الصناعية ورفع معدل الإنتاج والقدرة على

التنافس، والمساعدة على التوسع في قطاع مواد البناء وإنشاء المصانع والتطوير، وفي الأخير يساعد على جذب المواطنين للشراء وهذا يساهم في زيادة النمو بمختلف القطاعات في ظل تراجع الفائدة.

*** الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة خلال الفترة –2001 2018)**

الشكل (1) الاتجاه العام للقيمة المضافة

الشكل (2) الاتجاه العام للاستثمار الأجنبي المباشر

الشكل (3) الاتجاه العام للانفتاح التجاري

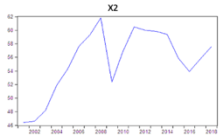

الشكل (4) الاتجاه العام لمعدل التضخم

الشكل (5) الاتجاه العام لسعر الفائدة

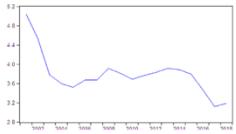

*** نتائج تقدير النموذج القياسي**

لفحص وتقدير العلاقة بين كل من الانفتاح التجاري، معدل التضخم، سعر الفائدة، الاستثمار الأجنبي المباشر، والقيمة المضافة خلال الفترة 2001 – 2018 تم تقدير النموذج الخطي المتعدد وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وذلك من خلال برنامج إيفيوز ومن ثم تم اجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من جودة النموذج وقوته التفسيرية.

*** النموذج الأول للانحدار الخطي المتعدد**

جدول (2): نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: (VAI)				
Included observations: 18				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	8.905111	1.921745	17.11335	C
0.4295	0.815367	0.085470	0.069689	X1(الاستثمار الاجنبي المباشر)
0.0002	5.126972	0.026295	0.134813	X2(الانفتاح التجاري)
0.9832	0.021434	0.039338	0.000843	X3(معدل التضخم)
0.0094	3.042952	0.213117	0.648505	X4(معدل الفائدة)

بلغ معامل التحديد تقريباً نسبة 82%، أما النسبة المتبقية وهي 12% فهي تعبر عن متغيرات مستقلة اخرى لم يتم ذكرها في النموذج وهي ما يعبر عنها بالمتغير العشوائي (الخطأ العشوائي)، بمعنى آخر، أن نسبة ما لم يتم تفسيره من التغير بالمتغير التابع يساوي 12%. علاوة على ذلك من أجل فحص المعنوية الكلية للنموذج نقوم بفحص معامل فيشر، أظهرت النتائج أن معامل فيشر يساوي 15,22113 والاحتمالية تساوي 0,000079 وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة 5%. ويمكن كتابة النموذج القياسي المقدر على شكل معادلة كالتالي:

Y=17.11335+0.069689X1+0.134813X2+0.000843X3+0.648505X4

بناءً على نتائج النموذج المقدر، نلاحظ وجود علاقة طردية بين كل من الاستثمار الاجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، معدل التضخم، سعر الفائدة، والقيمة المضافة، وهذا يعني عند تغير إحدى هذه المتغيرات، فإن القيمة المضافة سوف تزيد. بالنسبة للمعنوية الاحصائية فإن النتائج أظهرت أن الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل التضخم ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%. في المقابل، إن كل من

الانفتاح التجاري ومعدل الفائدة لهما معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة 5%.

وللتأكد من جودة النموذج وخلوه من مشاكل القياس التي تؤثر على مدى صحة نتائج التقدير، لقد تم إجراء اختبار[1] Jarque-Bera، الذي وضح أن القيمة الاحتمالية 0,368197 وهي قيمة أكبر من 5%، وهذا يعني أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي. وباستخدام اختبار white، تم إجراء اختبار عدم التجانس/عدم ثبات التباين Heteroscedasticity[2]، والذي وضح أن قيمة Chi-Square تساوي 0,2623 وهي أكبر من 5% ، مما يعني أن النموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين. كما وضحت القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch-Godfrey Serial[3] Correlation LM Test وجود مشكلة ارتباط تسلسلي/ذاتي للأخطاء، لأن القيمة الاحتمالية Chi-Square تساوي 0,0111 وهي قيمة أقل من 5%. وأخيرا، تم إجراء اختبار [4] Variance Inflation Factors (VIF)، والذي وضح ان جميع معاملات التضخم صغيرة جدا وهذا يعني عدم وجود ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة.

ومن أجل حل مشكلة الارتباط الذاتي(التسلسلي) قمنا بتقدير نموذج جديد وذلك عن طريق أخذ الفروق للمتغيرات وتم الحصول على النتائج التالية:

2-3-3 النموذج الثاني للانحدار الخطي المتعدد

جدول (3): نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى (مع طريق أخذ الفروق للمتغيرات)

Dependent Variable: D(VAI)				
Included observations: 17 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0,1181	-1.683520	0,047109	-0,079309	C
0,0835	-1.887678	0,052583	-0,099260	X1(الاستثمار الأجنبي المباشر)
0,0000	11.97323	0,017627	0,211051	X2(الانفتاح التجاري)
0,0240	-2.582185	0,022180	-0,057272	X3(معدل التضخم)
0,0573	2,102527	0,172073	0,361788	X4(معدل الفائدة)

بلغ معامل التحديد تقريباً نسبة 95%، أما النسبة المتبقية وهي 5% فهي تعبر عن متغيرات مستقلة اخرى لم يتم ذكرها في النموذج وهي ما يعبر عنها بالمتغير العشوائي (الخطأ العشوائي)، بمعنى آخر، أن نسبة ما لم يتم تفسيره من التغير بالمتغير التابع يساوي 5%. وهذا يعني أن 95% من التغير في

[1] لاختبار مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، حيث تتبع البيانات التوزيع الطبيعي عندما تكون القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (5%).

[2] للتأكد من عدم بطلان الاختبارات الاحصائية التي تفترض أن أخطاء النمذجة جميعها لها نفس التباين، وبذلك تصبح طريقة المربعات الصغرى غير فعالة، لعدم تحقيق أي تباين، على الرغم من كونها غير متحيزة.

[3] للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء الإحصائية التي تعتبر من الفرضيات الضرورية للتصديق على نجاحه النمذجة في حالة المتسلسلات الزمنية.

[4] للتأكد من عدم وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات المستقلة، بحث تكون قادرة على تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

المتغير التابع تم تفسيره من قبل المتغيرات المستقلة التي تم اعتمادها. علاوة على ذلك من أجل فحص المعنوية الكلية للنموذج نقوم بفحص معامل فيشر، أظهرت النتائج أن معامل فيشر يساوي 52,60488 والاحتمالية تساوي 0,000000 وهي أقل من 0,05، وهذا يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة 5%. ويمكن كتابة النموذج القياسي المقدر على شكل معادلة كالتالي:-

Y=-0.079309-0.099260X1+0.211051X2-0.057272X3+0.361788X4

بناءً على نتائج النموذج المقدر، نلاحظ وجود علاقة عكسية بين كل من الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل التضخم والقيمة المضافة، وهذا يعني عند تغير إحدى هذه المتغيرات، فإن القيمة المضافة سوف تقل. إضافة إلى ذلك، فإن النتائج أظهرت أن الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل التضخم لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 10% و5% على التوالي. في المقابل، أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين كل من الانفتاح التجاري ومعدل الفائدة والقيمة المضافة. كما بينت النتائج أن كل من الانفتاح التجاري ومعدل الفائدة لهما معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة 5%.

وللتأكد من جودة النموذج وخلوه من مشاكل القياس التي تؤثر على مدى صحة نتائج التقدير، لقد تم إجراء اختبارJarque-Bera ، الذي وضح أن القيمة الاحتمالية 0,602456 وهي قيمة أكبر من 5%، هذا يعني أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي. وباستخدام اختبار white، تم إجراء اختبار عدم التجانس/عدم ثبات التباين Heteroscedasticity والذي وضح أن قيمة Chi-Square تساوي 0,4618 وهي قيمة أعلى من مستوى الدلالة 5%، مما يعني أن النموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين. كما وضحت القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي/ذاتي للأخطاء، لأن القيمة الاحتمالية Chi-Square تساوي 0,451558 وهي قيمة أعلى من 5%، هذا يعني أن النموذج المعتمد في هذه الدراسة يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي. وأخيرا، تم اجراء اختبار Variance Inflation Factors (VIF)، والذي وضح ان جميع معاملات التضخم صغيرة جدا وهذا يعني عدم وجود ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة.

*** مناقشة النتائج والاستنتاجات 3-3-3**

بتقدير النموذج بالصيغة الخطية، تبين انه يمكن الاعتماد على نتائج النموذج الخطي الثاني وقد كان النموذج خاليا من الارتباط الخطي المتعدد، والارتباط الذاتي، وعدم تجانس التباين، ويمكن حصر النتائج التي توصلت اليها في الجدول التالي (الجدول رقم 4). حيث كان النموذج ملائما لقياس أثر الانفتاح التجاري على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2 تقريباً نسبة 95%، وهو ما يشير الى ان المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج تفسر حوالي 95% من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية وهي 5% فهي تعبر عن متغيرات مستقلة اخرى لم يتم ذكرها في النموذج وهي ما يعبر عنها بالمتغير العشوائي (الخطأ العشوائي).

جدول (4) ملخص – نتائج الدراسة

المتغيرات المستقلة	نوع العلاقة	التطابق	التفسير
X_1	غير معنوية (-)	يخالف التوقعات	ان الاستثمار الأجنبي يساهم في نمو القطاع الإنتاجي، حيث ان المستثمرين الأجانب لهم دور فعال بنقل التقنية الحديثة ورفع مستوى كفاءة العمالة المحلية، وذلك يؤثر على القطاع الصناعي بشكل خاص
X_2	معنوية (+)	يطابق التوقعات	أن الانفتاح التجاري يساهم بعملية النمو والتنمية الاقتصادية ويساعد في زيادة المدخلات والسلع الرأسمالية، واستخدام المعدات المستوردة يرفع من حصيلة الصادرات بالتالي يعمل ذلك على توسيع هيكل الصناعة.
X_3	معنوية (-)	يطابق التوقعات	تعمل زيادة الأسعار بشكل مستمر على فقدان النقود قيمتها الشرائية، وتؤثر على المدفوعات بصورة سلبية، بالتالي عدم قدرة الدولة على المنافسة الدولية وهذا يعني زيادة الواردات وقلة الصادرات.
X_4	غير معنوية (+)	يخالف التوقعات	من المفترض إن خفض الفائدة له مردود إيجابي على القطاع الصناعي بشكل كلي، والمساعدة على التوسع في قطاع مواد البناء وإنشاء المصانع والتطوير، والمساعدة ايضا على جذب المواطنين للشراء في ظل تراجع الفائدة.

*** الخلاصة والتوصيات**

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على تحليل أثر العوامل ذات العلاقة بالانفتاح التجاري على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في المملكة خلال الفترة (2001-2018)، تم استعراض اهم الدراسات السابقة ذات العلاقة في سبيل التأصيل النظري لموضوع الدراسة، ووضع النموذج القياسي وتحديد متغيراته بناء عليها. اتضح من الادبيات الاهمية التي يستحوذ عليها الانفتاح التجاري، اذ لا يقتصر أثره على مستوى الافراد فقط انما يمتد ليؤثر على الدولة والاقتصاد بأكمله. ولتحديد مدى تأثير الانفتاح التجاري على القيمة المضافة للقطاع الصناعي، تم اختبار أربع فرضيات، تتمحور حول التأثير الايجابي لكل من الانفتاح التجاري، والاستثمار الاجنبي المباشر، وسعر الفائدة، وذلك على القطاع الصناعي، كما تتمحور حول التأثير السلبي لمعدل التضخم .

وكما هو متوقع ، فقد اظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية معنوية بين كل من الانفتاح التجاري والمتغير التابع – القيمة المضافة – الأمر الذي يعمل على زيادة المدخلات الوطنية والسلع الرأسمالية وتوسيع هيكل الصناعة ، ومن ناحية اخرى وبعكس ما هو متوقع فقد اظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية غير معنوية بين كل من الاستثمار الاجنبي المباشر والمتغير التابع ، وهذا يخالف ما هو متوقع بأن المستثمرين الاجانب لهم دور فعال برفع الكفاءة للعمالة المحلية ، بالإضافة الى ذلك من المفترض ان خفض الفائدة له تأثير ايجابي على القطاع الصناعي ولكن النتائج خالفت ما هو متوقع ، واخيرا اظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية ومعنوية بين معدل التضخم والمتغير التابع ، حيث انه ارتفاع التضخم يفقد النقود قيمتها الشرائية بالتالي يؤثر ذلك على المنافسة الدولية .

ومن خلال ما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج واستنتاجات فإن جني المكاسب وتعظيم العوائد الاقتصادية من الانفتاح التجاري للقطاع الصناعي في المملكة يتطلب التالي:-

١- العمل على رفع جودة الإنتاجية الى مستوى قياسي عالمي لزيادة المنافسة في السوق الخارجي، وايضا لابد من العمل على تعزيز الأسواق المحلية من خلال تطوير القدرات التنافسية للمنتجات المحلية.

٢- كذلك لابد من مواكبة أحدث أساليب التكنولوجية الصناعية، والعمل على تطوير المنتجات وتسويقها بشكل احترافي، كما نلاحظ الان ان التغير في الأسواق العالمية يشهد ايقاعا متسارعا مما يزيد من التحدي بين الصناعات العربية بشكل خاص.

٣- تكثيف مجالات التعليم والتدريب الفني والمهني لتطوير قدرات وكفاءة القوى العاملة بما يتناسب مع احتياجات الشركات الصناعية، مما يساعد ذلك في تطور التنمية الصناعية والقدرة التنافسية للصناعات مستقبلا.

٤- العمل على زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي وتوفير الموارد ومستلزمات الإنتاج ذات الجودة العالية، لتتمكن الصناعات العربية والمحلية من مضاهاة الصناعات العالمية.

*** المراجع**

أولاً- المراجع العربية

الابيض، سعيد. (02/ سبتمبر / 2020). *الانفتاح الاقتصادي يوفر فرصا واعدة لجذب الاستثمارات السعودية من الخارج*. جريدة الشرق الأوسط. روجع من: https://shortest.link/6gCr

البنك الدولي. منصة البيانات المفتوحة. روجع من: https://data.albankaldawli.org/indicator

الحباشنة، فضل. (2016). *أثر تجارة الأردن الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية تحليل قطاعي*: دراسات العلوم الادرية. جامعة مؤتة. الأردن. 43(1).

الزيد، أروى. (2020، يناير). *أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية*. ورقة مقدمة الى مؤسسة النقد العربي السعودي. السعودية.

السريتي، محمد. (2009). *التجارة الخارجية*. الدار الجامعية. الإسكندرية.

الشيبان، إبراهيم. (23/ نوفمبر / 2020). *الصناعيون يرفعون مقترحاتهم بشأن ضريبة القيمة المضافة الى وزارة المالية*. جريدة الرياض. روجع من: https://www.alriyadh.com/1854893

الشيخ، عتيق، وأمين، بومدين. (2021). *أثر الانفتاح التجاري على العمالة في القطاعات الاقتصادية الجزائرية*. جامعة الدكتور طاهر مولاي. الجزائر. 7(1).

العلواني، شيماء. (2022). *قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق*. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. جامعة الفلوجة. 14(2).

القريشي، مدحت كاظم. (2001). *الاقتصاد الصناعي*. دار وائل. الأردن.

المنصة الوطنية الموحدة. *التجارة الخارجية*. روجع من: https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/content/2economic

إسماعيل، عزة. (2010). *أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي*. كلية الاقتصاد والعلوم الادرية. جامعة القاهرة.

جمال، زدون. (2019). *الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر*. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية. المركز الجامعي على كافي بتندوف. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر. 3(12). 193-206.

خوالدة، حمزة، وبرهم، نسيم. (2015). *العوامل المؤثرة على القيمة المضافة للصناعات الأردنية*. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. الجامعة الأردنية. 42(1).

عواد، ابن لغيصم. (2011). *أثر التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية على التنمية الاقتصادية*: قاعدة

البيانات العربية الرقمية معرفة. قسم اقتصاديات المال والاعمال. جامعة مؤتة.

غزال، محمود. (2019). *تحليل وقياس اثار تحليل التجارة الخارجية على أداء قطاع الصناعة التحويلية في مصر*. اتحاد مكتبات الجامعات المصرية. كلية التجارة قسم الاقتصاد.

لطيفة، بن يوب، وعائشة، عوار، وخديجة، خرافي. (2019). *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي بالجزائر*. أرشيف ميونيخ الشخصي. روجع من:

https://mpra.ub.uni-muenchen.de/91485/1/MPRA_paper_91485.pdf

ثانياً– المراجع الأجنبية

Grossman, G.M. & Helpman, E. (1991). *Innovation and Growth in the Global Economy*. Cambridge: The MIT Press.

Karpik, P. & Belkaoui, A. (1995). *The Relative Relationship*. Journal of International Financial.

Myint, H. (1977). *Adam Smith's Theory of International Trade in the Perspective of Economic Development*. Economics, 44 (3), 231-248.